

## مساهمة القطاع السياحي في دعم إستراتيجية الإقلاع الاقتصادي بالجزائر

1- د، أبو بكر بوسالم

أستاذ محاضر قسم "أ" ، المركز الجامعي ميله، الجزائر

[bakeur87@yahoo.fr](mailto:bakeur87@yahoo.fr)

2- محمد بن ذهبية

طالب دكتوراه، جامعة جيجل، الجزائر

[mohamed.benmed@yahoo.fr](mailto:mohamed.benmed@yahoo.fr)

3- صلاح الدين قدري

طالب دكتوراه، جامعة جيجل، الجزائر

[salah.guedril@gmail.com](mailto:salah.guedril@gmail.com)

**ملخص:** تعتبر التغيرات المتواصلة التي يعرفها حاليا قطاع المحروقات في السوق العالمي، كشفت عن فشل السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة ودفعها إلى التوجه نحو سياسة التقشف وبالتالي التأثير على دخل المواطنين، حيث عرفت أسعار النفط منذ نهاية 2013 انخفا كبيرا وصل إلى حدود 40 دولار للبرميل، وبالتالي فإن الإشكال لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز، وبالتالي رهين بإيرادات المحروقات، الأمر الذي جعل الجزائر تعيش تحت وقع الهاجس من أي تغييرات في أسعار النفط. الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى تغيير الإستراتيجية الحالية التي تنتهجها إذ وضعت مجموعة من القطاعات في خانة القطاعات المعول عليها لإحداث التنمية الاقتصادية في الوطن كبديل لتراجع مداخيل المحروقات وهذا على غرار قطاع السياحة، إذا يضع هذا التوجه قطاع السياحة في المقام الأول من حيث اهتمام الدولة فهو يعتبر أولوية الأوليات، وهذا ما سنتناوله في هذه الورقة البحثية من خلال العمل على إعادة الاعتبار لهذا القطاع من خلال إعادة النظر في الاقتصاد السياحي عن طريق وضع سياسة تحفيزية تسطر من أجل هذا الأمر وهذا من شأنه أن يقوم بدعم إستراتيجية الإقلاع الاقتصادي بالجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** التنوع الاقتصادي، التنمية السياحية، الوجهة السياحية، الجزائر.

**Résumé:** Les changements qui connaissent le secteur des hydrocarbures sur le marché mondial actuellement, impact sur la politique économique actuelle du gouvernement et poussé à se déplacer vers l'austérité et donc l'impact sur les revenus des citoyens, dans les années dernières les prix du pétrole depuis la fin de 2013, connaissent un effondrement majeur atteint environ de 40 \$ le baril, ce qui fait de l'Algérie vivent sous l'impact de l'obsession de tout changement dans les prix du pétrole. Et c'est ça ce qui a poussé le gouvernement algérien de changer leur stratégie actuelle.

**Mots clés:** diversification économique, développement du tourisme, destination touristique, Algérie.

**تمهيد:** عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية ألقت بضلالها على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، ولقد كان لهذه التغيرات دورا هاما في تزايد الاهتمام والبحث عن الموارد الاقتصادية والطبيعية الكفيلة بالسيطرة والسيادة والمواجهة أمام زخم هذه التطورات، وتعتبر المحروقات من أهم هذه الموارد الطبيعية، الذي يعتبر سلعة إستراتيجية في التجارة الدولية يؤثر في جميع جوانب النشاط الاقتصادي، وتعد منطقة الدول العربية المنطقة الإستراتيجية في العالم حيث تحتوي على ثروات طاوقية هائلة واحتياطي ضخم من المحروقات يتجاوز ثلث الاحتياطي العالمي، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي المتميز الذي يجعلها قريبة من الأسواق العالمية.

وهذا ما جعل اقتصاديات الدول المنتجة للمواد الأولية وعلى رأسها اقتصاديات الدول العربية ومن ضمنها الجزائر اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل أساسي على المورد الريعي في تنفيذ كل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، مما جعلها مرتبطة بشكل مطلق بأسواق النفط العالمية، فأى تغير يطرأ على هذه الأسواق يجعل هذه الدول تعاني من مشاكل كبيرة، وحالة كهذه جعلت أغلب

الدول المصدرة للنفط وعلى رأسها الجزائر مصيرها مرهون بما يحدث في السوق العالمية للنفط، ففي حالة انتعاش هذه الأسواق المتمثلة في ارتفاع الأسعار يزداد الإنفاق الحكومي، وفي حالة الإنخفاض تتجه حكومات هذه البلدان نحو تبني سياسة التقشف، وهذا من خلال العلاقة بين استغلال الموارد الريعية وعلى رأسها المحروقات والتدني الذي يمكن إن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى وعلى رأسها قطاع السياحة، إذ أن الزيادة في الدخل الناتج عن مداخيل المحروقات يؤدي إلى إعاقه تقدم هذه القطاعات ويجعلها أقل تنافسية في التجارة العالمية وهذا لأن مداخيل النفط تمثل ما نسبته 98% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر فهذا يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز.

إذ عرفت السوق العالمية للبتروول هزات متتالية منذ سنة 1973 حتى سنة 2015 نتيجة تأثيرها بعوامل متعددة جعلها في حالة عدم الاستقرار التي انعكست سلبا أو إيجابا على أسعار البترول، وهذا ما جعل القائمين على السياسة الاقتصادية في الجزائر يقومون بوضع توجهاتهم الاقتصادية بناء على توقعاتهم المستقبلية التي سوف تطرأ على السوق العالمية للنفط نظرا لما يمثله قطاع الطاقة كقطاع إستراتيجي في هيكل اقتصادها وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري والتنمية بكل أبعادها رهينة بقطاع المحروقات والأوضاع التي يعيشها في السوق العالمية.

**الإشكالية:** تمثل حاليا التنمية الاقتصادية الاهتمام الأول للحكومة الجزائرية، حيث تواجه التنمية الاقتصادية بالجزائر عوائق كبيرة وعديدة ناجمة عن عدم سلامة القاعدة التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري، نتيجة السياسات الاقتصادية التي تعتمد في الأساس على الوفرة المالية الكبيرة التي تدرها مداخيل المحروقات. حيث اعتمدت الجزائر منذ سنة 2000، على سياسة مالية توسعية تمثلت في توسيع الإنفاق عبر برامج متتالية للاستثمارات العمومية على طول الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2013، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني والتأثير الإيجابي على المتغيرات الكلية، من أجل تحقيق معدلات نمو تهدف إلى امتصاص معدلات البطالة وعلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، فضلا عن ضمان استقرار اقتصادي مستدام.

لكن التغيرات المتواصلة التي يعرفها حاليا قطاع المحروقات في السوق العالمي، كشف عن فشل هذه السياسة الاقتصادية التبعة من طرف الحكومة ودفها إلى التوجه نحو سياسة التقشف وبالتالي التأثير على دخل المواطنين، حيث عرفت أسعار النفط منذ نهاية 2013 إنغيارا كبيرا وصل إلى حدود 40 دولار للبرميل، وبالتالي فإن الإشكال لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز، وبالتالي رهين بإيرادات المحروقات. الأمر الذي جعل الجزائر تعيش تحت وقع الهاجس من أي تغييرات في أسعار النفط.

إذ تميزت الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2013 بارتفاع كبير في أسعار المحروقات الأمر الذي أدى إلى توفر فائض مالي كبير لدى الجزائر حيث وصل سعر البرميل في سنة 2013 إلى 109.5 دولار، بعد ما كان يتجاوز 65 دولار سنة 2006 حيث وصل احتياطي الصرف في هذه الفترة إلى أعلى مستوياته إذ تجاوز 180 مليار دولار<sup>1</sup>. وهذا ما ساعد على تبني مجموعة من البرامج التنموية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الجزائري، والتي تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل والتحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات النمو حيث بلغ سنة 2003 نسبة 8%، كما تزامن ذلك مع جملة من الإنجازات في مجالات متعددة على غرار التنمية السياحية، والتي تكتسي أهمية كبرى في دعم النمو الاقتصادي، وقد استطاعت هذه السياسات تحقيق جملة من النتائج المرضية، يعود السبب الرئيسي فيها إلى ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير وتوفر سيولة قادرة على دعم أي مشروع في مجال التنمية، ومن أهم ما تم تحقيقه ارتفاع في معدلات النمو وانخفاض في مستويات البطالة كما أن المؤشرات النقدية عرفت تحسنا ملحوظا حيث انخفض معدل التضخم وحدث استقرار نقدي، والأهم هو تسديد المديونية التي أثقلت كاهل الجزائر لسنوات.

لكن مع نهاية 2013 عرفت أسعار المحروقات تراجعاً كبيراً الأمر الذي أدى إلى انخفاض الموارد المالية للجزائر، حيث وصل سعر البرميل إلى ما دون 60 دولار<sup>2</sup>، وهذا ما دفع بالدولة إلى إتباع سياسة ترشيدية (تقشفية) أثرت على البرامج التنموية وعلى السياسة العامة للدولة، وهذا أثر مباشرة على المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، كما أن البرامج التنموية قد تأثرت كذلك خاصة تلك منها التي لا تؤثر على السير الحسن للبنية التحتية للوطن.

لذلك توجب على الحكومة الجزائرية من استغلال هذه الفرصة عن طريق اتخاذ القرارات الحاسمة من خلال تحديد توجهات السياسات الاقتصادية بالنظر إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تحيط بها، حيث أن آثار تراجع أسعار برميل النفط خلال الأشهر القليلة الماضية على الاقتصاد الوطني ستحددها القرارات المتخذة من قبل الحكومة، في مواجهة تداعيات المرحلة الراهنة، كما أن الجزائر لا تزال تملك "نافذة" لتعديل سياستها الاقتصادية والحد من احتمال التعرض للأزمات مستقبلاً بفعل ظاهرة تذبذب أسعار المحروقات، كما أن الجزائر لا تعاني فقط من أزمة انهيار الأسعار وإنما أيضاً من الاستمرار في سياسة استنزاف حقول إنتاج المحروقات، والتي هي معرضة للإصابة بالشيخوخة وأن عمليات التنقيب تصبح أكثر صعوبة مع مرور الوقت، بمقابل ارتفاع الطلب الداخلي على الطاقة بمختلف أنواعها تقابلها تحديات المحافظة على استقرار حجم الصادرات.

لذلك فالتوجه في الوقت الراهن هو التوجه نحو تنمية اقتصاد منتج، من خلال تطوير مجالات التسيير، تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل القطاعات المنتجة، بالإضافة إلى تقليص تواجد الدولة في المجالات الاقتصادية وتوسيع الاقتصاد المنتج، حيث أن التخلص من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وتقلبات أسعار النفط، لا يمكن أن يتم إلا بتطوير قطاعات أخرى خارج المحروقات وعلى رأسها قطاع السياحة باعتباره أهم القطاعات الرئيسية المعول عليها كبديل لأي تراجع في مداخيل المحروقات.

ويجب القول بأن الجزائر لم تستغل كما يجب الوضعية الجيدة التي كانت تعرفها أسعار المحروقات في السوق العالمي والمداخيل الطائلة التي كانت تتحصل عليها من خلال الاقتصاد الريعي إذ تأخرت كثيراً في الاهتمام الفعلي بالاقتصاد الإنتاجي إذ تعتمد كل الاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي يقوم على مداخيل المحروقات، لكن ليس الوقت متأخر لتصحيح هذا الوضع إذ يجب الإسراع في الاستثمار على المدى المتوسط والبعيد من خلال وضع إستراتيجية تقوم على أساس التنويع الاقتصادي التي من شأنها أن تعوض التراجع الكبير في مداخيل المحروقات وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية تقوم على أساس مستدام خارج المحروقات.

والإستراتيجية الحالية التي تنتهجها الحكومة الجزائرية تضع مجموعة من القطاعات في خانة القطاعات المعول عليها في إحداث التنمية الاقتصادية في الوطن كبديل لتراجع مداخيل المحروقات وهذا على غرار قطاع السياحة، إذا يضع هذا التوجه قطاع السياحة في المقام الأول من حيث اهتمام الدولة فهو يعتبر أولوية الأوليات، وبالتالي لا بد من العمل على إعادة الاعتبار لهذا العالم من خلال إعادة النظر في الاقتصاد السياحي عن طريق وضع سياسة تحفيزية تسطر من أجل هذا الأمر وهذا من شأنه أن يكون حل للكثير من المشاكل.

ومما سبق يظهر التساؤل الرئيسي التالي: "ما مدى مساهمة القطاع السياحي في دعم إستراتيجية الإقلاع الاقتصادي

بالجزائر؟"

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نقوم بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: نظرة عامة حول التنمية السياحية؛
- المحور الثاني: التنمية السياحية بالجزائر؛
- المحور الثالث: مساهمة التنمية السياحية في التنمية الاقتصادية بالجزائر.

## المحور الأول: نظرة عامة حول التنمية السياحية

### أولاً: مفهوم وأهداف التنمية السياحية

1- مفهوم التنمية السياحية: إذا كان مفهوم التنمية الاقتصادية هي استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع أحسن استخدام ممكن، فإن مفهوم التنمية السياحية هو تعظيم الدور الذي يمكن أن يكون عليه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني. فعرفت التنمية السياحية أيضا على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض التأثيرات السياح ومثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخل جيد دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها الخاصة<sup>3</sup>. فالتنمية السياحية إذا تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية. فهي إذا تعمل على الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة، لذا فهي تعبر عن مختلف البرامج التي تهدف لتحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.

من خلال التعريف السابقة يمكن استخلاص أهمية التنمية السياحية فيما يلي:

- تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية من حيث الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر؛
- توفير فرص عمل: ذلك أن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة، مما يخفف من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون أولا في القطاع السياحي ثم في القطاعات المرتبطة به؛
- زيادة الفرص الاستثمارية: يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالقطاع السياحي حيث استثمار وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وتوجيهها صوب المجالات المربحة اقتصاديا لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية وإيجاد الوسائل الممكنة في جذب السياح وإدخال أفضل أنواع التقنيات والتجهيزات وتحسين طرق العمل وهنا يتطلب من الدولة القيام بصياغة إستراتيجية شاملة؛
- تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم: تؤدي التنمية السياحية إلى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في محافظات البلاد المختلفة خاصة أن المواقع الحضارية والأثرية والدينية تتوزع بين مختلف أرجاء البلاد من شماله إلى جنوبه مما يعني حصول تنمية متوازنة للأقاليم خاصة المتخلفة منها اقتصاديا من خلال إيجاد عمل وتحسين المستوى المعيشي لأبناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الأفراد واستغلال الموارد الطبيعية في الأقاليم، وسيترتب على توزيع الدخول بين المناطق أو الأقاليم تحقيق حالة التوازن الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتنمية وتطوير هذه المناطق باعتبارها أماكن جذب سكاني وبالتالي إمكانية الحد من الهجرة من المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطورا إذ تسهم السياحة في إنعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها أو قريبا المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة.
- وعليه نجد أن الاهتمام بهذا القطاع مهما لعملية التنمية ويعد مدخلا للتنمية المستدامة حيث استغلال إمكانات الصناعة السياحية وبخاصة الدينية وإعطاء الوطن استحقاقاته التاريخية، فضلا عن تنمية وتطوير علاقات البلاد الخارجية بما يحسن من المركز الاقتصادي للدولة باعتبارها مركزاً للثقافة والإشعاع الحضاري.

2- أهداف التنمية السياحية: إن تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر والإمكانيات والجهود العاملة في الحقل السياحي. لأن السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة. لذلك فإن أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برامج من أجل استخدام الأماكن والمناطق والمواد سياحياً، ثم تطويرها لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب السائحين إليها سواء أكان مباشرة أو عبر الإعلان السياحي أو غيره من مزيج الاتصال التسويقي.

وباختصار تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عميلة التخطيط السياحي، في مجموعة من الأهداف التالية<sup>4</sup>:

- على الصعيد الاقتصادي: تتمثل في تحسين وضع ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية الإقليمية خصوصاً إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية بالإضافة إلى توفير خدمات البنية التحتية وهذا كله يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل وبالتالي زيادة إيرادات الدولة من الضرائب ومنه خلق فرص عمل جديدة؛

- على الصعيد الاجتماعي تكمن في توفير تسهيلات ترفيه واستحمام للسكان المحليين وكذلك حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات؛

- على الصعيد البيئي فتمثل في المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها؛

- على الصعيد السياسي والثقافي: نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب بالإضافة إلى تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

كما أن التنمية السياحية المستدامة تهدف إلى تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. فهي في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتطور التكنولوجي في حالة انسجام والعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح.

وكان مبدأ السياحة المستدامة قد اقترح أوائل عام 1988 من طرف المنظمة العالمية للسياحة حيث كان الهدف المتوقع هو أن تؤدي إلى إدارة جميع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة الثقافة، والعمليات الأيكولوجية الأساسية والتنوع البيولوجي والنظم المعيلة للحياة.

**ثانياً: معوقات التنمية السياحية:** هناك العديد من المعوقات والتحديات التي ما تزال تواجه التنمية السياحية التي ينبغي مواجهتها وأهمها ما يلي:

- الافتقار إلى إستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة و أفاق تطورها يمكن أن تؤثر على المستوى القومي الإقليمي والمحلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

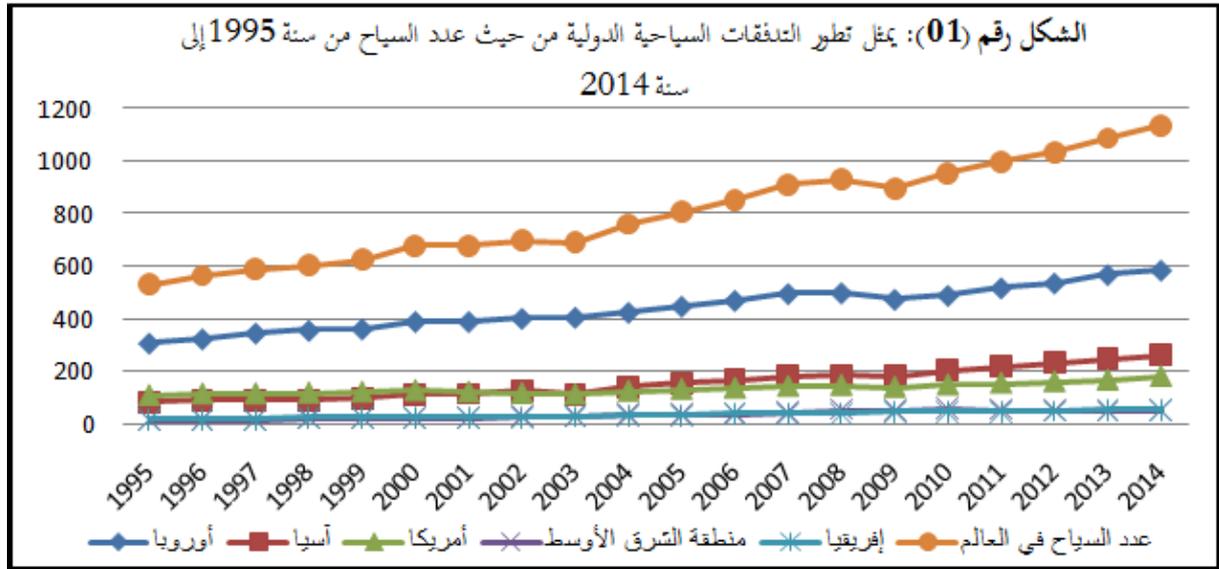
- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية مما يقلل وباستمرار من أهميتها في إطار تواضع المخصصات المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها وضعف أداء السياسات العامة في تبني إستراتيجية واضحة المعالم للسياحة؛

- النقص الواضح في المعلومات البيانات المتعلقة بالسياحة غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي القائم على أساس تطبيقات تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

- تواضع نوعية المنشآت والخدمات وضعف أو قصور في المرافق الأساسية والخدمات كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي؛

- تواضع وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين وقصور برامج التدريب السياحي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوى عمل مؤهلة؛

- تواضع الوعي السياحي وتختلف التوعية الشعبية بأهمية السياحة لدى معظم المواطنين؛
  - تواضع خطط الترويج والتسويق السياحي وقصور الاعتماد الحكومي المخصص للتسويق والبحوث والإحصاءات والإعلام السياحي؛
  - انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية الأثرية وعدم كفاية كل من المرافق العامة ونظام معالجة القمامة في إطار انخفاض الوعي السياحي؛
  - الإهمال للمناطق الأثرية والمدن الحضرية وخصوصا المواقع الدينية والمباني التاريخية، فهناك تقصير في أعمال الصيانة والترميم وإعادة البناء وإجراء المزيد من أعمال التنقيب، فضلا عن عدم وجود نظام مبرمج لزيارة وزيادة وجذب السائحين لهذه المناطق.
- ثالثا: مكانة التنمية السياحة في العالم: حتى نقف على حقيقة الأهمية الاقتصادية للسياحة نقدم بعض المؤشرات المتعلقة بالسياحة العالمية والمتمثلة في تطور الحركة السياحية الدولية من حيث تدفقات السياح والتدفقات النقدية، وأهم الوجهات السياحية العالمية من حيث التدفقات السياح ومستوى المداخل.
- 1- تطور التدفقات السياحية الدولية من حيث عدد السياح من سنة 1990 إلى سنة 2014: يمكن توضيح التدفقات السياحية الدولية للفترة 1995-2014 من خلال الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير إحصائية صادرة عن المنظمة العالمية للسياحة.

من الشكل نلاحظ تطور عدد السياح الدوليين تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2014 بنسبة نمو سنوية بلغت في المتوسط 3.6% وذلك حسب ما صدر عن منظمة السياحة العالمية، حيث تعدى عدد السياح الدوليين ولأول مرة في تاريخ السياحة العالمية المليارسائح سنة 2012 أي بزيادة قدرها 40 مليون سائح ( +4%) عن ما حقق من تدفقات السياح سنة 2011 والمقدرة 995 مليون سائح.

سجلت دول آسيا والباسيفيك أسرع نمو قدر بـ 7% من عدد الوافدين الدوليين أي بزيادة قدرها 16 مليون سائح، تليها إفريقيا بزيادة قدرها 3 ملايين سائح ليصل بذلك عدد السياح 50 مليون للمرة الأولى في تاريخ السياحة في إفريقيا. أمريكا أيضا شهدت نسبة نمو 5%، أوروبا التي تستحوذ على أكثر من نصف المجموع الكلي للسياح شهدت زيادة قدرها 3% أي بحوالي 18 مليون وافد، في حين تبقى منطقة الشرق الأوسط تشهد انخفاض في عدد السياح إذ بلغت نسبة الانخفاض 5% وذلك لعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية بالمنطقة.



- **النطاق الشمالي:** وتقدر مساحته بأثر من 400 ألف كلم<sup>2</sup> يغلب عليه الطابع الجبلي المتمثلة في سلسلة الأطلسي التلي والأطلس الصحراوي وتنحصر بينهما منطقة هضابية واسعة ذات مناخ متوسط وغطاء نباتي كثيف حيث يتركز في هذا الجزء من الجزائر 90% من السكان وتضم أهم وأكبر المدن والقرى والمناطق الصناعية؛
- **النطاق الجنوبي:** مساحته تقدر بنحو مليوني كلم<sup>2</sup>، يغلب عليه الطابع الصحراوي ذات مناخ جاف وغطاء نباتي محدود وهذا النطاق يضم أهم الثروات الباطنية في الجزائر من بترول وغاز وغيرها من الثروات الباطنية الأخرى.
- والأقاليم الطبيعية في الجزائر تنقسم إلى الأقاليم التالية<sup>6</sup>:
- **إقليم الساحل:** يشغل هذا الإقليم شريطا ساحليا يمتد على طول 1200 كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط وهو يضم 14 ولاية ساحلية امتدادا من ولاية تلمسان في أقصى الغرب مرورا بولاية الجزائر العاصمة في الوسط وصولا إلى ولاية عنابة في أقصى الشرق؛
- **إقليم الأطلس التلي:** هي سلاسل جبلية تمتد من الجنوب شرقي إلى الشمال الشرقي من مرتفعات تلمسان في أقصى الجنوب إلى سوق أهراس في أقصى الشرق حيث تعتبر جبال الأوراس في الشرق هي الأعلى على مستوى الوطن بارتفاع يبلغ حوالي 2328 م عن سطح البحر ثم في الوسط جبل للا خديجة بارتفاع يبلغ حوالي 2308 م ثم في الغرب جبال تلمسان بارتفاع 1843 م عن سطح البحر؛
- **إقليم الهضاب العليا:** تتمثل في امتداد من الأراضي التي يتراوح علوها ما بين 900 م و1000 م وبها العديد من المنخفضات ويمثل جبل الحضنة الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والغربية بحيث تلتقي سلسلة الأطلس الصحراوي بالتلي عند جبال الأوراس؛
- **إقليم الأطلس الصحراوي:** هو عبارة عن سلسلة جبلية طولها 700 كلم من الفجيج غربا إلى الزاب شرقا ويعتبر موقع هذه الجبال الحد الفاصل بين الشمال والجنوب ومن أهم جبالها جبال القصور 2238 م وجبال العمور 1930 م وجبال أولاد نايل 1600 كلم؛
- **إقليم الصحراء:** هو إقليم شاسع يغلي على تركيبته الجيولوجية صخور بركانية وبهذا الإقليم تنوع طبيعي كبير جدا حيث نجد المنخفضات من خلال منخفض ملغيج 32 متر تحت سطح البحر وفي هذه المنخفضات تنتشر أهم الواحات، كما نجد المرتفعات شاهقة الارتفاع كجبال الحقار والتاسلي إذ يبلغ ارتفاعها حوالي 2254 م بمنطقة التاسلي وجبال الأتاكور بالحقار حوالي 2918 م وتبلغ مساحتها حوالي 0.5 مليون كلم<sup>2</sup> وهي منطقة تشكل أهم الوجهات السياحية للسياح الأجانب بالإضافة إلى السهول الرملية التي تشكل أكبر أجزاء الصحراء الجزائرية.
- **2- الإمكانيات السياحية التاريخية والأثرية:** تمتاز الجزائر بمعاملها الحضارية والأثرية المتنوعة والتي تعود إلى حقبة زمانية متنوعة من الحقبة الرومانية والعربية، ومن أهم هذه المعالم ما يلي<sup>7</sup>:
- **منطقة شرشال، تيبازة، الجزائر العاصمة والقبائل:** تحتوي هذه المناطق على معالم أثرية قديمة من الآثار الرومانية بشرشال وتيبازة والقصبة بالجزائر العاصمة ومنطقة القبائل تتضمن مواقع أثرية موجودة في القرى بالإضافة إلى إمكانياتها الطبيعية؛
- **منطقة بجاية، جميلة وسطيف:** حيث هذه المنطقة تحتوي على آثار تعود للعصور القديمة والوسطى في مدينة بجاية، بالإضافة إلى الآثار القديمة المصنفة ضمن التراث العالمي بمنطقة جميلة، كما أن مدينة سطيف تحتوي على آثار قديمة باعتبارها من أهم المدن العهد الروماني والإسلامي؛
- **منطقة عنابة، قالمة، سوق أهراس والطارف:** فهذه المنطقة هي الأخرى تحتوي على الكثير من الآثار الحضارية القديمة وخاصة منها منطقة بونة بعنابة وكذلك الحضيرة الطبيعية بالطارف؛
- **منطقة وهران وتلمسان:** فهذه المنطقة تضم أهم الإرث الحضاري الإسباني والعثماني وخاصة في منطقة تلمسان؛

- منطقة الأوراس، تيمقاد، قلعة بني حماد، بسكرة وبوسعادة: تحتوي هذه المناطق على آثار عريقة من جبال الأوراس التي احتضنت أهم عمليات الثورة التحريرية إلى آثار تيمقاد والتاريخ العريق لقلعة بني حماد؛
- منطقة الطاسيلي، الهقار، غرداية وتيميمون: فهذه المنطقة غنية برسومها ونقوشها القديمة بالإضافة إلى قصورها وعمرانها المتميز. ويضاف إلى هذه الإمكانيات السياحية التاريخية والأثرية فإن الجزائر تزخر بإمكاناتها السياحية في مجال الصناعات التقليدية التي تميز الوجهة السياحية الجزائر عن باقي الوجهات السياحية من صناعة الأواني الفخارية، الحلي، صناعة النحاس، الزرابي واللباس التقليدي الخاص بكل منطقة من مناطق الوجهة السياحية الجزائر<sup>8</sup>.
- وبهذا التنوع الكبير لهذه الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر جعلها إحدى أهم الوجهات السياحية في العالم خاصة فيما يتعلق بشقتها الجنوبي والذي يعرف بالجنوب الكبير فهو قبلة للسياح الأجانب.
- 3- الإمكانيات السياحية في ظل المناخ الذي تتميز به الجزائر:** هناك ثلاث نطاقات مناخية يتميز بها الوضع المناخي في الجزائر وهي كما يلي:
- **مناخ البحر الأبيض المتوسط:** وهو يتمثل في المناطق الساحلية يمتاز طقسه باعتدال ماطر ودافئ شتاء وجاف، حار ورطب صيفا؛
- **مناخ الإستبس:** يشمل الهضاب العليا وهو مناخ يقع بين المناخ المتوسطي والمناخ الصحراوي بانتقالنا من الشمال إلى الجنوب؛
- **المناخ الصحراوي:** وهو يشمل أوسع مناطق الجزائر فيه الأمطار قليلة وغير منتظمة والجو حار وجاف، باستثناء منطقة الهقار والطاسيلي فهي تمتاز بمناخ مداري معتدل الحرارة وتتساقط فيه الأمطار صيفا.
- 4- إمكانيات النقل السياحي والمواصلات:** تعتبر من بين أهم عوامل التنمية السياحية خاصة وفي التطور الاقتصادي والاجتماعي عموما، وتزداد أهمية شبكة النقل والمواصلات في الجزائر نظرا لشساعة مساحتها والتي تتطلب شبكة واسعة من النقل المواصلات لخدمة النشاط السياحي بالجزائر، وتتوزع شبكات النقل والمواصلات في الجزائر على النحو التالي<sup>9</sup>:
- **شبكة الطرق البرية:** تعتبر من بين أهم مقومات التنمية السياحية بالجزائر وقد بلغت سنة 2002 بنحو 104 ألف كلم منها 67 ألف وطنية؛
- **شبكة السكك الحديدية:** هي واحدة من بين أهم شبكات النقل والمواصلات في الجزائر وتلعب دورا كبيرا في التنمية السياحية بالجزائر حيث بلغ طولها لسنة 2002 حوالي 4500 كلم منها 215 كلم مكهرب حيث تغطي 17% من حركة النقل البري؛
- **النقل الجوي:** يلعب دورا هاما في حركة النقل والمواصلات بالجزائر حيث يوجد 31 مطار منها 13 مطارا دوليا حيث تجاوز عدد المسافرين عبر هذه الوسيلة 3.5 مليون مسافر وهي تعتبر شريان الحياة بالنسبة للقطاع السياحي خاصة في شقتها الدولي وأساس تطوره وازدهاره؛
- **النقل البحري:** يعتبر هو الآخر من بين أهم عوامل تطور السياحة الأجنبية في الجزائر حيث تتوفر الجزائر على 13 ميناء متعدد الخدمات.

ثانيا: المناطق السياحية في الجزائر والأهم الأنواع السياحية التي تزخر بها

### 1- مناطق التوسع السياحي والمناطق السياحية بالجزائر:

- أ- **مناطق التوسع السياحي بالجزائر:** تمتاز الوجهة السياحية الجزائر بالعديد من المميزات الطبيعية والثقافية والتاريخية تسمح لها من ممارسة العديد من الأنشطة السياحية كالسياحة الشاطئية والجبلية والحموية والصحراوية والثقافية والرياضية وغيرها من الأنواع السياحية التي يمكن ممارستها على مدار السنة، ومن أهم مناطق التوسع السياحي بالجزائر ما يلي: الشريط الساحلي، جبال الأوراس، منطقة القبائل، واد ميزاب، واد سوف، التوات والغرارة، الهقار والتاسلي في الجنوب الكبير، فمحمل هذه المناطق تتوفر على 174 منطقة

للتوسع السياحي مصنفة بمقتضى المرسوم رقم 88-232 الصادر بتاريخ 05 نوفمبر 1988 بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 47073 هكتار وهي موزعة على كامل التراب الوطني وهذا كما يلي<sup>10</sup>:

- 140 منطقة للتوسع السياحي توجد على مستوى 14 ولاية ساحلية وتمثل نحو 34852.86 هكتار، وهي تغطي نسبة 80.5% من مناطق التوسع السياحي على مستوى الوطن؛

- 13 منطقة للتوسع السياحي توجد على مستوى الولايات الداخلية والهضاب العليا وتغطي نحو 3486.6 هكتار، وهي تغطي نسبة 7.6% من إجمالي مناطق التوسع السياحي على مستوى الوطن؛

- 20 منطقة للتوسع السياحي تتواجد على مستوى 08 ولايات جنوبية والجنوب الكبير وتغطي نحو 9501.09 هكتار، وهي تغطي نسبة 11.8% من إجمالي مناطق التوسع السياحي عبر الوطن.

حيث أن المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية اعتمد طريقة لتطوير عدد من الأقطاب بما تمتاز عليها به من إمكانيات سياحية حيث أعطيت في هذه الإستراتيجية الأولوية للمناطق الجنوبية (الهقار والطاسيلي)، وهذه الإستراتيجية تهدف إلى تجميع المناطق السياحية والعمل على تهيئتها، وذلك من خلال تصنيفها إلى أربع فئات وهذا ما يلي<sup>11</sup>:

- مناطق التوسع السياحي التي يجب تركها كما هي بسبب إمكانية إلحاق الضرر بها في حال محاولة ترميمها أو تهيئتها أو بسبب صعوبة هذه التهيئة؛

- مناطق التوسع السياحي المؤهلة للاستثمار السياحي بسبب وضعيتها المناسبة؛

- مناطق التوسع السياحي المخصصة للسياحة العالمية الراقية من خلال إنشاء مركبات سياحية كبيرة وفخمة؛

- مناطق التوسع السياحي الخاصة بالسياحة العائلية لما تتوفر عليه من إمكانيات إيوائية.

**ب- المناطق السياحية:** يمكننا حصر 06 مناطق سياحية تبعا للتنوع الجغرافي والحضاري والثقافي وهذا كما يلي<sup>12</sup>:

- **منطقة الساحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي:** التي تتميز بطولها شواطئها التي تمتد على طول 1200 كلم وبعدها كبير من المواقع الأثرية القديمة التي تعود خاصة إلى عهد الرومان والمسلمين والعرب؛

- **منطقة السلسلة الأطلسية:** التي تتواجد بها أعلى قمة جبلية في الشمال وهي قمة لالا خديجة 2308م كما تضم جبال الأوراس، الونشريس والسلسلة الجبلية الموازية للسواحل حيث هذه المنطقة تتميز بإمكانياتها الكبيرة لتنمية وبعث وتطوير أنواع جديدة من الأنشطة السياحية العديدة وعلى رأسها السياحة الشتوية، سياحة التسلق، سياحة الصيد وغيرها من الأنواع السياحية التي يمكن أن تمتاز بها هذه المنطقة السياحية؛

- **منطقة الهضاب العليا:** وهي منطقة تتميز بمواقعها الأثرية وبصناعاتها الحرفية والتقليدية المتنوعة؛

- **منطقة الأطلس الصحراوي:** وهي تلك المنطقة الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى وهي تمتاز بمقومات سياحية غنية ومتنوعة وهي منطقة ذات جذب سياحي خاصة بالسياحة الأجنبية خاصة؛

- **منطقة واحات شمال الصحراء:** ومنطقة تمتاز باعتدال الحرارة فيها مقارنة بباقي مناطق الصحراء الكبرى الجزائرية وهي تحتوي على مقومات سياحية متنوعة من واحات النخيل والبحيرات المائية وبصناعاتها التقليدية؛

- **منطقة الصحراء الكبرى:** هي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير المتمثلة في الهقار والطاسيلي وتتميز بجبالها المرتفعة ومناخها المداري المعتدل على امتداد فصول السنة وهي تعتبر الوجهة السياحية الأولى للسياح الأجانب.

**2- أهم المنتجات السياحية في الجزائر:** فالوجهة السياحية الجزائر غنية بتنوعها السياحي الذي يميزها عن مختلف الوجهات السياحية الأخرى المنافسة لها في الأسواق السياحية الدولية بحيث يمكننا تصنيف هذه المنتجات السياحية التي تزخر وتتميز بها الوجهة السياحية الجزائر إلى ما يلي<sup>13</sup>:

أ- **السياحة الساحلية:** تعد الوجهة السياحية الجزائر من خلال شواطئها من بين أكبر الخدمات السياحية طلبا من قبل السياح خاصة المحليين منهم والجزائريين المقيمين في الخارج وهذا ما جعلها مؤهلة لتكون ركيزة أساسية في تحقيق الاستفادة في النشاط السياحي، وفي نفس الوقت دفع بالقائمين على القطاع السياحي إلى وضع برنامج خاص بتسيير هذا النوع من السياحة من خلال وضع قانون خاص بالاستغلال المستدام للشواطئ والذي سنتناوله بالتفصيل في عناصر دراستنا القادمة، من أجل تهيئة وحماية الموارد السياحية الشاطئية؛

ب- **السياحة الجبلية:** تزخر الوجهة السياحية الجزائر بغناها وتنوع خدماتها السياحية التي توفرها السياحة الجبلية من المناظر الطبيعية والكهوف والمغارات بالإضافة إلى سياحة التسلق سياحة الصيد والتزلج على الثلج التي تتمثل في منطقة تيكجدة، تلاغيف، الشريعة وكذا التزلج على الكتبان الرملية، فكل هذا التنوع في الخدمات السياحية الجبلية يجعلها من بين أهم الأنواع السياحية التي تزخر بها الوجهة السياحية الجزائر والتي يمكن أن تكون كعامل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر؛

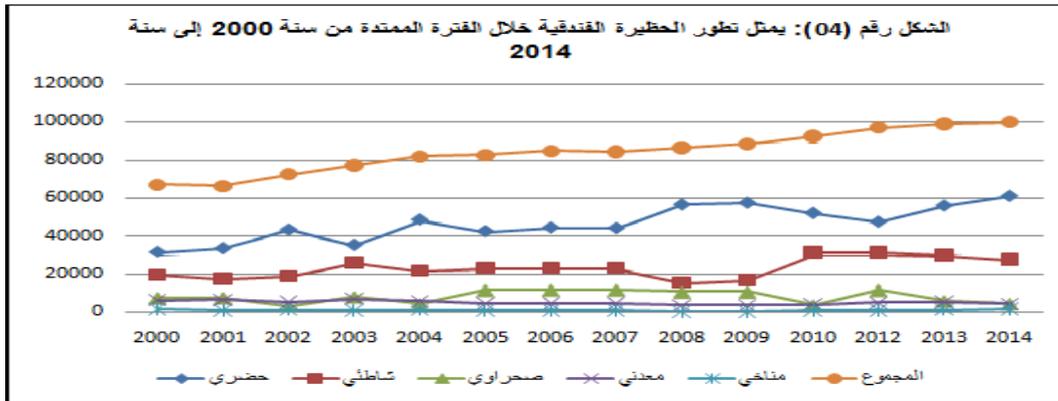
ج- **السياحة الصحراوية:** تعتبر السياحة الصحراوية بإمكانياتها السياحية الكبيرة ركيزة التنمية السياحية في الوجهة السياحية الجزائر باعتبارها قبلة السياح الأجانب خاصة السوق السياحي الأوروبي باعتبارها بيئة تختلف عن بيئتهم وتقع قريبة من هذا السوق السياحي، وبالتالي تعتبر المصدر الأول للعملة الصعبة في القطاع السياحي؛

د- **السياحة الثقافية:** فالسياحة الثقافية تعتبر من بين أهم الدوافع التي تستقطب السياح الأجانب خاصة وهذا لأن ثقافات الشعوب تختلف من جهة سياحية إلى أخرى والجزائر تتميز بغناها الثقافي الكبير بسبب اتساع مساحتها وتعدد أعراقها، بالإضافة إلى كثرة المعالم الحضارية والأثرية والتاريخية كما أن المهرجانات والمعارض من بين أهم العوامل التي بواسطتها يمكن الترويج للوجهة السياحية الجزائر؛

هـ- **السياحة العلاجية:** فالوجهة السياحية الجزائر غنية بمحطاتها المعدنية والعلاجية بالإضافة إلى قدرة رمالها العلاجية حيث تتوفر الجزائر على أكثر من 200 حمام معدني، ومن هنا يعتبر هذا النوع من السياحة في الجزائر قبلة السياح المحليين لهذا أولت الجزائر أهمية كبيرة لتنمية وتطوير هذا النوع من خلال إعادة تأهيل هذه المناطق السياحية.

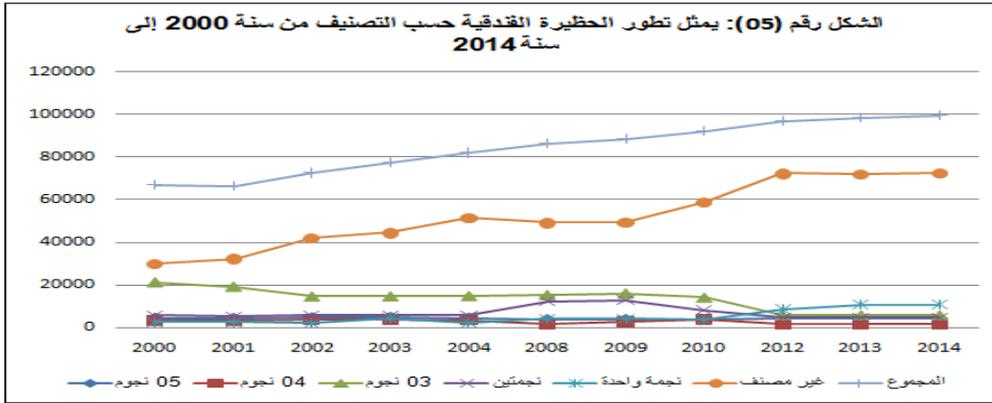
### ثالثا: واقع المؤشرات الحالية للسياحة في الجزائر

1- **تطور طاقات الإيواء السياحية:** لقد شهدت الحظيرة الوطنية منذ التسعينات تطور ملحوظا وهذا بفضل الجهود الاستثمارية المبذولة في هذا الصدد من خلال ما أظهرناه في المخططات الاستثمارية السابقة الذكر والتي من خلالها تعززت الطاقة الإيوائية في الجزائر، والشكل الموالي يوضح هذا التطور من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 كما يلي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

فمن خلال الشكل أعلاه يظهر المجموع الكلي للفنادق التي تحتوي عليها الحظيرة الوطنية تطور من 67087 سرير سنة 2000 إلى 99605 سرير سنة 2014 وهذا يدل على التطور الكبير الذي شهدته الطاقة الإيوائية في الجزائر، غير أنه إذا نظرنا إلى هذا التطور حسب التصنيف فإننا نلاحظ أن هناك عدد قليل جدا من الفنادق الفخمة خاصة المصنفة في خانة الخمس والأربع نجوم حيث لم تشهد تطورا كبيرا فكانت سنة 1990 تقدر بخمسة فنادق ضمن الخمس نجوم و 17 فندقا مصنفا ضمن الأربع نجوم وأصبحت في سنة 2000 تقدر 11 و 20 فندقا مصنفا في خانة الخمس والأربع نجوم على التوالي إذ لم يشهد سوى إنجاز 03 فنادق في كل صنف، وهذا ما أثر على التدفقات السياحية في الجزائر لأن هذا النوع من الفنادق مطلوب جدا بالنسبة لسياح الأجانب، وهذا حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

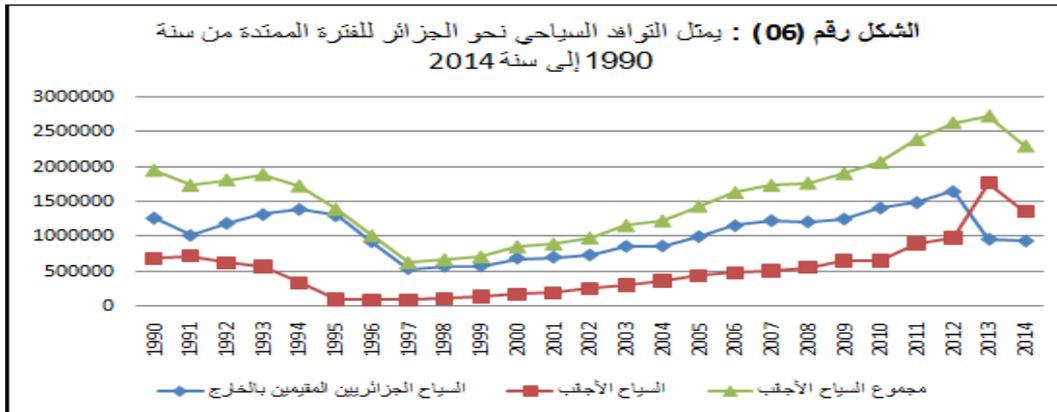


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

فمن خلال الشكل أعلاه فنلاحظ أن هناك تأخر كبير في الاستثمارات الموجهة إلى إنجاز الفنادق الفخمة ذات 05 و 04 نجوم، فلم يكن هناك تطور كبير من سنة 2000 الذي بلغ عدد الأسرة ب 4604 سرير و 3222 سرير خاصة بالفنادق 05 و 04 نجوم على التوالي ليلبلغ سنة 2014 ب 4242 سرير و 1800 سرير خاصة بخمسة وأربعة نجوم على التوالي، وهذا ما أثر على التدفقات السياحية الخاصة بالسياح الأجانب غير المقيمين، لأن هذا النوع من الفنادق السياحية تدخل ضمن الطلبات والحاجيات الرئيسية للسياح الأجانب.

## 2- السياحة ضمن الاقتصاد الجزائري ومحركات العرض والطلب:

أ- التدفقات السياحية الأجنبية نحو الوجهة السياحية الجزائرية من سنة 1990-2014: لقد شهدت التدفقات السياحية خلال هذه الفترة تذبذبات ملحوظة موزعة على أربع فترات زمنية حيث عرفت ازدهارا خلال الثمانينات ثم تراجعت كثيرا خلال فترة التسعينات وبعدها خلال الألفيات عرفت انتعاشا من جديد وفي الفترة الأخيرة بدأت تعرف تراجعا والشكل الموالي يبين هذا التطور للتدفقات السياحية الوافدة نحو الوجهة السياحية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2014 كما يلي:

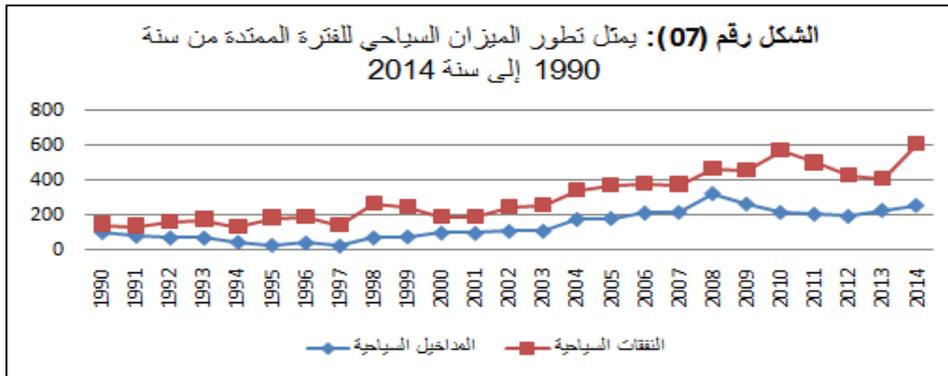


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

فمن خلال الشكل أعلاه يظهر لنا توزيع التدفقات السياحية الوافدة نحو الوجهة السياحية الجزائر، إذا النسبة الأكبر منهم تمثل السياح الجزائريين المقيمين بالخارج، فبلغت هذه النسبة سنة 2014 بحوالي 59.15% من إجمالي السياح الوافدين على الوجهة السياحية الجزائر، كما أن التوافد السياحي خلال هذه الفترة قد مر بعدة مراحل، حيث بدأ يعرف تراجعا كبيرا من بداية 1993 خاصة الأجانب غير المقيمين منهم واستمر هذا التراجع حتى سنة 1999 وهذا بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية المتدهورة وغير المستقرة التي كانت سائدة في تلك الفترة، أما مع مطلع سنة 2000 بدأت القطاع السياحي يتعافى ويتحسن تدريجيا وهذا بسبب رجوع الأوضاع الأمنية والسياسية إلى مجاريها الطبيعية، وبقي يعرف رواجًا سياحيًا معتبرا إلى غاية الآونة الأخير وانطلاقا من سنة 2011 بدأت السياحة الجزائرية خاصة الأجنبية منها في التراجع من جديد، وهذا بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي تشهدها المناطق المجاورة للوجهة السياحية الجزائر، مما أثر بصورة مباشرة على مناطق سياحية مطلوبة جدا من طرف السياح الأجانب خاصة المناطق السياحية الصحراوية منها.

### المحور الثالث: مساهمة التنمية السياحية في التنمية الاقتصادية بالجزائر

**أولا: المساهمة في ميزان المدفوعات: الميزان السياحي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990-2014:** خلال هذه الفترة الزمنية فقد شهد ميزان المدفوعات السياحي تطورات عديدة حيث مر بثلاث مراحل حاسمة ففي التسعينات عرف تراجعا كبيرا وهذا بسبب تراجع التدفقات السياحية خلال تلك الفترة بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي كانت تعيشها البلاد مما أثر بشكل سلبي كبير على الوجهة السياحية الجزائر، ثم بعدها بدأت القطاع السياحي في التعافي من هذه الآثار الأمنية والسياسية السلبية وهذا مع مطلع الألفينيات، لكن في الآونة الأخير عادت السياحة في الجزائر إلى التدهور من جديد وهذا بسبب الأوضاع الأمنية التي تعيشها الدول المجاورة للوجهة السياحية الجزائر مما أدى إلى التقليل من المناطق السياحية خاصة الصحراوية منها. والشكل الموالي يظهر لنا تطور ميزان المدفوعات السياحي بالجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2014 كما يلي:



**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية**

من خلال الشكل أعلاه يظهر لنا العجز الكبير الذي يعرفه الميزان السياحي وهذا بسبب النفقات الكبيرة التي ينفقها السياح الجزائريين في الخارج مقابل عدم تغطية هذه النفقات بالإيرادات المحصل عليها من السياح الوافدين إلى الوجهة السياحية الجزائر وهذا بسبب النقائص التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر وعلى رأسها عدم وجود سياسة ترويجية تسويقية متكاملة تعتمد في الأساس على التكنولوجيات الإعلام والاتصال التي من خلالها يمكن إيصال الصورة الحقيقية للإمكانيات السياحية للوجهة السياحية للجزائر لكل من السياح المحليين والأجانب على حد سواء.

**ثانيا: مساهمة السياحة في الحد من البطالة:** يعد قطاع السياحة من بين أهم القطاعات توفيراً لمناصب الشغل في الجزائر بأنواعها المباشرة وغير المباشرة والدائمة والفصلية، وهذه المساهمة في التشغيل تتطور من سنة إلى أخرى، وهذا حسب ما يوضحه الشكل الموالي الذي يبين تطور مساهمة قطاع السياحة في إحداث مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014 كما يلي:

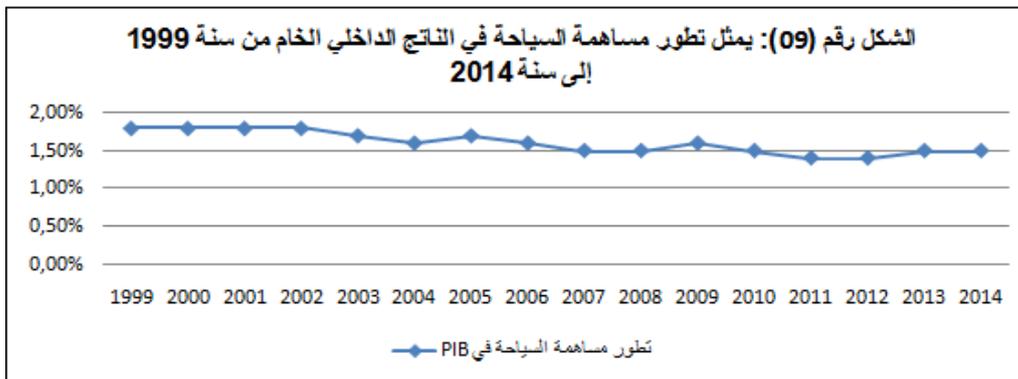


**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية**

فمن خلال الشكل أعلاه يظهر الدور الكبير لقطاع السياحة في تخفيض معدل البطالة في الجزائر وهذا من خلال العمل الدائم على إحداث مناصب شغل جديدة حيث تطورت مناصب الشغل هذه من 82000 منصب سنة 2001 إلى 261289 منصب سنة 2014، كما أن سنتي 2004 و 2008 شهدتا أكبر نسبة نمو في معدل التوظيف حيث بلغ 60.19% و 56.6% على التوالي، وهذا بسبب مخلفات الإصلاحات التي جاء بها القانون الجديد الذي استحدث سنة 1999 الخاص بالفندقة ووكالات السياحة والأسفار.

**ثالثا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام**

رغم أن الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الجزائرية لقطاع السياحة إلا أن هذا القطاع مازال لا يساهم إلا بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الخام إذ لم تتجاوز هذه النسبة في أوج تطورها عتبة 02% خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2014، والشكل الموالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2014 كما يلي:



**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية**

الشكل أعلاه يظهر لنا جليا مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام حيث بلغت المساهمة الدنيا للقطاع سنة 2000 بنسبة 01.80% وهذا بسبب الإصلاحات التي جاء بها قانون الفندقة ووكالات السياحة والأسفار من خلال إجراءات إعادة التصنيف الذي نتج عنه إسقاط العديد من الهياكل الفندقية السياحية من التصنيف الأمر الذي نتج عنه انخفاض في النشاط السياحي مما أثر في مساهمته في الناتج المحلي الخام، بينما بلغت أعلى مساهمة له سنة 2014 بنسبة وصلت إلى 01.50% من الناتج المحلي الخام.

**خاتمة:** منذ مطلع سنة 2000 بدأت تعرف أسعار المحروقات والنفط خاصة حركة خطيرة وتقلبات كثيرة، حيث بلغت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل، أعطت لدول المنتجة للنفط ومن بينها الجزائر وفرة مالية كبيرة، لكن مع بداية سنة 2008 مع ظهور الأزمة المالية العالمية صدمة كبيرة للدول المنتجة والمصدرة للبتروال حيث تراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستويات لها، لكن آخرها كانت أشد وطئا على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها الجزائر التي بدأت مع نهاية 2013 وبداية 2014 إذ تدنت أسعار البتروال إلى ما دون 40 دولار وتداعيات هذه الأزمة لا تزال قائمة إلى حد اليوم أي مع بداية 2016، مما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني كثيرا وهذا لما يشكل قطاع المحروقات في الجزائر كمورد إستراتيجي، إذ يمثل ما نسبة 98% من حجم التجارة الخارجية في الجزائر، وبالتالي فهو يعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة التي تستخدم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

لهذا فالحكومة الجزائرية تسعى إلى تطبيق إستراتيجية اقتصادية جديدة تقوم على أساس التنوع الإقتصادي ومحاولة الاستفادة من الوفرة المالية التي جنتها من مداخيل المحروقات، وهذا من خلال تشجيع الاستثمارات المنتجة، لأنها تعتبر المحرك الأول للنمو الاقتصادي وللتنمية بوجه عام والقناة الأساسية الدائمة للعملة الصعبة، التي تساهم في توفير فرص العمل، ويؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري.

تعتبر السياحة من أهم دعائم التنوع الاقتصادي فهذا القطاع يعتبر من أقوى القطاعات الإقتصادية على المستوى العالمي، إذ يشتغل فيه عاملون يفوق عددهم عدد العمال الذين يشتغلون في كل القطاعات الأخرى مجتمعة، إذ تحتل السياحة مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية، فهي تعتبر بالنسبة لمعظم هذه الدول الممول الأول للنتاج الوطني المحلي، وبالتالي فهي المورد الرئيسي للدخل كما أنها المصدر الرئيسي للعمالة والعملية الصعبة.

- 1\_ النشرات الإحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر تاريخ الاطلاع 10-08-2015.
- 2- نفس المرجع سابق الذكر.
- 3- Anna DóraSæþórsdóttir, Managingpopularity: Changes in tourist attitudes in a wilderness destination, **Tourism Management Perspectives**, Volume 07, 2013, P 48.
- 4- بن فرج زوينة، الفنادق الخضراء أحد المداغل لتحقيق التنمية السياحية، ملتقى دراسي حول: التهيئة السياحية ودورها في التنمية المحلية، وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحة، مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج، الجزء الأول، الجزائر، 21 ديسمبر 2009، ص 100.
- 5- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 111.
- 6- محمد الهادي لعروق، أطلس العالم والجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2002 ص 12.
- 7- بوعقلين بديعة، الإستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص 172.
- 8- سعدون بوكابوس، دور القطاع السياحي في تنمية الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد الثالث، سنة 2004، ص 112.
- 9- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 117.
- 10- نفس المرجع، ص 118.
- 11- بوعقلين بديعة، الإستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 173.
- 12- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 119.
- 13- دولي سعاد، آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، سنة 2014، ص 75.